مستقبل الصحافة القومية
في مؤتمر الإعلام بالجامعة البريطانية

إعداد: أ. نرمين الصابر[1]

أقامت كلية الاعلام بالجامعة البريطانية يوم 8 يناير 2015 مؤتمرا حول مستقبل الصحافة القومية في مصر، وتناول المؤتمر أنماط الملكية والتمويل في الصحافة القومية، وإشكاليات حرية التعبير فيها، والهيكلة وإعادة التنظيم، ومستقبل الصحافة القومية في ظل ما تواجهه من مشكلات مالية وإدارية، ومنافسة الصحافة الخاصة لها، وتحديات وفرص الصحافة الالكترونية والإعلام الجديد.

أقيم المؤتمر تحت رعاية رئيس الجامعة الدكتور أحمد حمد، وتحدث فيه: دكتور محمد شومان عميد كلية الاعلام بالجامعة البريطانية، وجلال عارف رئيس المجلس الأعلى للصحافة وضياء رشوان نقيب الصحفيين، بالاضافة إلى عدد من الصحفيين والباحثيين الأكاديميين منهم دكتور محمود علم الدين الأستاذ بقسم الصحافة بكلية الاعلام بجامعة القاهرة، ودكتور محمود خليل رئيس قسم الصحافة باعلام القاهرة ودكتور محرز غالي المدرس بعلام القاهرة، وغيرهم من الصحفيين والباحثين.

وخرج المؤتمر بعدة توصيات، أولها إدانة لحادث الاعتداء الإرهابي علي مجلة " شارلي ابدو " الفرنسية ، وأعلن تضامنه مع أسر الضحايا من الصحفيين والمواطنيين الفرنسيين الابرياء، وكذلك اسر ضحايا الصحفيين المصريين والعرب الذين قتلوا علي يد الارهاب ، كما أعلن المؤتمر دعمه الكامل لاسر شهداء الشرطة في معركة مصر ضد الارهاب. ورفض المؤتمر كافة أشكال الخصخصة المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصحفية القومية والصحف الصادرة عنها، وعدم المساس بحقوق العاملين في هذه المؤسسات، ومنع كافة أشكال التمييز بينهم في الأجور والمكافآت وسن التقاعد. بالاضافة إلى ضرورة التفكير والعمل المشترك بين الحكومة

[1]) مدرس مساعد بقسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة

والمؤسسات الصحفية، والجامعات ومراكز البحوث، لإيجاد إستراتيجية شاملة لتطوير الصحافة القومية من النواحي المالية والتحريرية، بما يكفل حرية واستقلال الصحافة القومية، ويدعم دورها في تقديم خدمة عامة، وفي الوقت نفسه حصولها علي كافة أشكال الدعم من الدولة، شريطة أن يتم تقديم هذه المساعدات وهذا الدعم من خلال هيئات مستقلة عن السلطة السياسية، وأن يتم تحديد موازنة سنوية مخصصة لهذا الغرض تحتسب من الموازنة العامة للدولة، لضمان عدم استغلال هذه المساعدات في توجيه سياسات تحرير الصحف وفي التأثير على استقلاليتها، بما يعني عملياً الفصل بين الملكية والإدارة والتمويل.

وكد المتمر في توصياته على حق الصحافة القومية في الحصول علي كافة أشكال الدعم من الدولة باعتبارها مؤسسات مملوكة للشعب وليست مملوكة للنظام السياسي، بما يمكنها من أداء أدوارها الرقابية كسلطة رابعة، استنادا إلى أدوارها الوطنية في مراحل تاريخية مهمة من تاريخ الوطن، وباعتبارها مهنة وصناعة لا تهدف إلى الربح في الأساس، مقارنة بصحف وإعلام الشركات الخاصة، وإنما تهدف للدفاع عن مصالح أغلبية الشعب، ولعب دورها كسلطة رابعة تراقب أداء السلطات الثلاث، والمجتمع المدني، وتكون صوت من لا صوت له من أبناء الوطن.

وفي هذا الإطار طالب المؤتمر الحكومة بـ: سرعة تحرك الدولة لدعم وتطوير الصحافة القومية من خلال حزمة من القوانين والإجراءات غير التقليدية، التي تتفق مع طبيعة كل مؤسسة صحفية وخصوصية مشاكلها، وفي مقدمة ذلك إسقاط الديون، وتقديم قروض ميسرة لتنفيذ حلول سريعة، وأخرى طويلة المدى، لإنقاذ الصحافة القومية من عثرتها،علاوة على منع الازدواج الضريبي، وتخفيض ضريبة الدمغة علي الإعلانات. والبحث عن صيغ قانونية جديدة لدعم وتطوير الأنشطة التجارية والاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الصحفية، والتي ترتبط بطبيعة أنشطتها، كالطباعة والإعلان والتوزيع، لضمان توفير مصادر تمويل ذاتية بديلة لهذه المؤسسات، تمكّنها من دعم هياكلها الاقتصادية، ومواجهة تقلبات السوق، ومنافسة وسائل الإعلام الخاص.

كما طالب أيضا بعدم المبالغة في حساب مديونيات الصحف القومية، والاعتماد علي تقديرات واقعية، تقوم علي إسقاط الفوائد والمتأخرات، والتي تتحمل مسئوليتها عهود وإدارات سابقة. وضرورة تقديم المشورة والدعم الفني والدراسات الإدارية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمؤسسات الصحفية القومية، بشأن كيفية تنشيط المشروعات الاقتصادية لبعض المؤسسات الصحفية القومية، وكيفية تعزيز قدراتها الاستثمارية، وزيادة معدلات الربحية بها. وأن تقوم الدولة بتسديد مديونياتها والتزاماتها نحو المؤسسات الصحفية القومية، كما تساعد الدولة تلك المؤسسات في تحصيل ديونها ومستحقاتها لدى الغير. بالاضافة إلى ضرورة التحقيق في كافة وقائع الفساد والنهب التي تعرضت لها المؤسسات القومية في السنوات السابقة .

وأوصى المؤتمر أيضا بضرورة أن تقوم المؤسسات الصحفية القومية باستحداث إدارات للبحوث والتطوير بها، تساعدها في إجراء تقييم ذاتي لأدائها المهني والإداري بشكل مستمر، والبحث في سبل وآليات التطوير والتجديد الداخلي، بما يستجيب لمتغيرات العصر وثورة الاتصال والمعلومات، والمنافسة الصحفية، وفي هذا الإطار اقترح المشاركون في المؤتمر: تحويل بعض المطبوعات الخاسرة إلى صحف إلكترونية، مع عدم المساس بحقوق العاملين في تلك المطبوعات. و ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات، وتعديل هيكل الأجور للصحفيين في المؤسسات القومية، مع منع قيامهم بالعمل في مؤسسات إعلامية منافسة إلا بإذن خاص، والفصل الكامل بين التحرير والإعلان، والنص في التشريعات الصحفية الجديدة على عقوبات مالية ومهنية رادعة للمخالفين. بالاضافة إلى إعمال مبدأ المحاسبة سنوياً للقيادات الإدارية والتحريرية عن مدي النجاح أو الإخفاق الذي يحققونه في الإدارة والتحرير والجوانب المالية، لضمان إعمال الرقابة عليهم وإلزامهم بتطبيق مداخل الإدارة بالأهداف والنتائج.

وأكد المؤتمر على استقلال الصحافة القومية كما نص الدستور الجديد، وضرورة اشراك نقابة الصحفيين والمجلس الاعلي للصحافة في عملية اصدار قوانين وتشريعات جديدة تترجم مواد الدستور الخاصة بتنظيم الاعلام وحرية واستقلال الصحافة القومية ، واقترح:عدم فرض اي تشريعات ضد ارادة الصحفيين، وضرورة

اجراء حوار مجتمعي حول تلك التشريعات باعتبار الصحافة ملك للشعب وحرية الصحافة احد الحريات العامة، والتاكيد علي ان الاعلام يقوم علي المسؤلية الاجتماعية ويعتمد اساليب التنظيم الذاتي، وضمان الفصل بين الملكية والادارة في الصحف القومية ، وعدم الجمع بين رئاسة تحرير الصحف ورئاسة مجلس الادارة، وأن يراعي في تشكيل الهيئة الوطنية للصحافة تمثيل أعضاء منتخبين من كافة المؤسسات الصحفية القومية، وأن يتم الزام الصحف القومية وكذلك الصحف الخاصة بوضع سياسات وادلة تحريرمكتوبة للصحف تكون محل نقاش والتزام، وان تعلن ويجري العمل بها والتحقيق مع المخالفين لها، بالاضافة إلى تشكيل مجالس تحرير مسئولة لتوسيع وترشيد سلطة قرارات النشر، وأن يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية، للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية. على أن يعلن الجهاز في تقرير سنوي نتائج مراجعته لهذه الميزانيات على الرأي العام.

وأكد المؤتمر في توصياته على ضرورة أن يراعي المجلس الاعلي لتنظيم الاعلام حرية الصحافة والرأي والتعبير، واستقلال نقابة الصحفيين، مع إنشاء هيئة علمية مستقلة تتولى التدقيق في أرقام توزيع الصحف، وإعلان تلك الأرقام دورياً ما يوفر معلومات دقيقة وموثوق بها للقارئ والمعلن. وضرورة أن تعمل الصحف القومية جاهدة على تطوير سياساتها التحريرية وتوجهاتها المهنية، بحيث تصبح منبراً للجماهير ولكافة القوى السياسية والفكرية السائدة في المجتمع.

بالاضافة إلى ضرورة اهتمام المؤسسات الصحفية بإجراء دراسات السوق والقرائية، للتعرف على أوضاع الصحف المنافسة، ومزاياها وعيوبها، ونقاط الضعف والقوة بها، وعلاقة القراء بالصحف وتفضيلاتهم، والاستفادة من ذلك في تطوير سياسات الإدارة، وفي صناعة القرارات التحريرية. وضرورة الاهتمام ببرامج التدريب وإعادة التأهيل الموجهة للعاملين في هذه المؤسسات، لتنمية مهارات وقدرات العنصر البشري في كافة قطاعات المؤسسات الصحفية، وضمان قدرته على تلبية متطلبات التغيير والتطوير. وضرورة العمل على إعادة الثقة في الصحف الصادرة عن المؤسسات الصحفية القومية. وضرورة تطوير أساليب إدارة وتنظيم المؤسسات الصحفية القومية والصحف الصادرة عنها.

مؤتمر الإعلام والإشاعة بجامعة الملك خالد بأبها*

أقام قسم الإعلام والاتصال بكلية العلوم الانسانية في جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، أقام المؤتمر الدولي للإعلام والإشاعة في الفترة من 25 حتى 27 نوفمبر الماضي. تناول المؤتمر العلاقة بين وسائل الاعلام المختلفة والشائعات بالتطبيق على دول مختلفة منها دول عربية وأخرى أجنبية، وشارك فيه أيضا باحثون من مختلف دول العالم.

أقيم المؤتمر تحت رعاية أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز، واهتم المؤتمر بالشائعات على وسائل الاعلام الالكترونية والاعلام الجديد والتي كانت مجالا للبحث لأغلب بحوث المؤتمر ، وكان من أهم هذه البحوث:

دراسة حول "دور صحافة المواطن في نشر ومقاومة الشائعات في المجتمع العربي" دراسة تحليلية لصفحتي "هيئة مكافحة الشائعات" السعودية و"ده بجد" المصرية على موقع "فيسبوك" للدكتور حسني محمد نصر الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، وكان هدف البحث هو تحليل الدور المزدوج الذي تقوم به صحافة المواطن في خلق الشائعات ونشرها والترويج لها من جانب، ومقاومة الشائعات التي تنتشر في المجتمع من جانب آخر. وتوصل البحث إلى أن الدور الأكبر لهذه المنصات يتمثل في خلق الشائعات ونشرها وهو ما يتطلب بذل جهود جماعية ومؤسسية لاستغلال هذه المنصات في مقاومة الشائعات ومحاربتها على نطاق واسع.

وحول "دور شبكات التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات" قدمت رانيا عبد الله محمد الشريف، من كلية التربية للمعلمات بالسعودية، ورقة بحثية بهدف معرفة سمات الشائعات التي تنتشر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ودور تلك الشبكات في انتشار الشائعات وفقا لمثاليتها وكذلك معرفة الأساليب المستخدمة لنشر الشائعات وطرق تفاعل أفراد المجتمع مع تلك الشائعات.

* تقع منطقة فى المنطقة الجنوبية للملكة العربية السعودية

ودارت الورقة البحثية لدكتورة عزة عبد العزيز عثمان ، من كلية الاعلام جامعة الاهرام الكندية بمصر، حول "العوامل المؤثرة في نمو الشائعات على شبكات التواصل الاجتماعي وقت الأزمات في مصر" ، وذلك من خلال وصف هذه العوامل وتحليلها وتفسيرها سواء كانت عوامل سياسية ام اجتماعية ام اقتصادية ام نفسية ام قانونية، بالاضافة إلى رصد وتحليل وتفسير أنواع الشائعات التي انتشرت في الفترة الانتقالية الثانية، كدراسة حالة، منذ 3 يوليو 2013 وحتى انتخابات الرئاسة المصرية في 27 مايو 2014.

تناول المؤتمر "المتغيرات غير المهنية للأداء الإعلامي المصري في تشويش الواقع الاجتماعي – السياسي بعد ثورة يناير في ضوء نظرية الفوضى" في بحث للدكتورة\ فاطمة الزهراء محمد من كلية الاعلام جامعة القاهرة، استهدفت فيه تتبع الأثر اللاخطي للممارسات الصحفية غير المهنية التي سيطرت على الآداء الاعلامي المصري بشكل عام، وتبنت الدراسة الإطار التحليلي لنظرية الفوضى من خلال تحليل الاستجابات الناتجة عن مجموعات النقاش المركزة، وهدف البحث إلى رصد التباين في ادراك التشويش حول متغيرات الواقع الاجتماعي السياسي المصري بين الأقاليم المصرية المختلفة.

واهتم المؤتمر بالشائعات في وسائل الاعلام التقليدية، وكان من أهم البحوث التي قدمها: "صناعة الإشاعة وترويجها عبر الصورة التليفزيونية" في بحث للدكتور عمر إبراهيم بو سعدة الأستاذ المشارك في قسم الاعلام والاتصال بجامعة الملك خالد بالسعودية، وتناول فيه أساليب استخدام الصورة التليفزيونية في صناعة الاشاعات من خلال ابراز الأطر الأساسية المكونة لعناصر الصورة في سياقها القيمي والبنيوي مع التركيز على تحديد وشرح التقنيات التي يتم استعمالها لترويج صورة تليفزيونية تعمل على نشر وترويج اشاعة معينة لدى المشاهد.

وتحت عنوان "الصحافة الاستقصائية وسبل مواجهة الإشاعة – قراءة في الحالة التونسية عقب أحداث يناير 2011" قدم أمين بن أحمد بن مسعود من معهد

الصحافة وعلوم الأخبار بتونس بحثا يوضح فيه علاقة التنافر بين الصحافة الاستقصائية والإشاعة بالتطبيق على حالة الصحافة التونسية.

كما تناول المؤتمر الشائعات في تعليقات متابعي وسائل الاعلام في بحث لدكتور فيليب أوتر الأستاذ بجامعة لويزيانا في لافايت تحت عنوان: "تداول الشائعات: دراسة تحليل محتوى لتعليقات المتابعين على الأخبار في وسائل الاعلام الغربية والشرق أوسطية"، وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل ومقارنة الأخبار والتعليقات في مختلف وسائل الاعلام العملاقة في الشرق الأوسط والغرب مثل الـ CNN والجزيرةخلال شهر يونيو عام 2014، من خلال وضع الاختلافات الثقافية والدور المنوط بوسائل الاعلام القيام به وكذلك مقارنة ظهور وتطور الشائعات في الجانبين ودراسة تأثيراتها المحتملة.

واهتم المؤتمر أيضا بإدارة الأزمات في مواجهة الشائعات في بحث بعنوان "دور إدارة الأزمات في الحد من الإشاعة- دراسة نظرية وتطبيقية" للدكتور بوحنيه قوي من جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر، اهتم فيها بالاجابة عن تساؤل: ما مدى أهمية استعمال نظام إدارة الأزمات في الحد من الآثار السلبية للإشاعات؟

وتناول دكتور عبد الرحمن بن نامي المطيري، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية، "تأثير الشائعات على برامج العلاقات العامة الاتصالية" من خلال دراسة ميدانية على عينة من إدارات العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية بالرياض. وسعى دكتور المصطفى إيدوز، من جامعة مونديابوليس بالمغرب، في ورقته البحثية: "الإشاعة بصفتها ظاهرة مؤثرة في المجتمع .. تجارب عالمية.. دراسة حالة"، سعى إلى البحث عن آليات ظهور الإشاعة وموتها وتأثيرها في المجتمع وتقبلها كحقيقة لا سبيل إلى الشك فيها وكيف أنها تغير سلوك المجتمع وتؤثر فيه.

وللمزيد من المعلومات حول المؤتمر يمكنكم زيارة موقعه على الانترنت:

/http://icmr.kku.edu.sa

المؤتمر الدولي الرابع للعلوم ببلغاريا

يقام المؤتمر الدولي الرابع للعلوم في بلغاريا في الفترة من 10 حتى 14 سبتمبر القادم، ويضم المؤتمر عدة محاور هي: الاتصال الجماهيري: الاعلان صناعته وسياقه وتأثيره، الاذاعة والعولمة، الصحافة: الوضول للمعلومات وقوة المصدر، العلاقات العامة: السياقات والموضوعات، الشبكات الاجتماعية التفاعلية، اتصال الأزمات، الحكومة الالكترونية والديمقراطية الالكترونية: النظرية والممارسة، سياسات الاتصال وتشريعاته. ويتناول المحور الثاني الاعلام وتكنولوجيا الاتصال ويتضمن: النشر الالكتروني، الاعلام الرقمي، الاتصالات المعتمدة على الهاتف، الاتصال المرئي. أما المحور الثالث الاعلام، فيتناول: تقييم قيم الاعلام، الاعلام في دول الصراعات، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على العمل الصحفي، الاتصال والاعلام السياسي، وسائل الاعلام والديمقراطية، تشريعات وقوانين الاعلام، الاعلام والارهاب، الاعلام والدين، الاعلام الاستقصائي، الاتصال الصحي والاعلام، الاعلام والتغير المناخي والبيئي، الاعلام والتعليم: الصحفيين المتدربين، تطوير المناهج والأدوات.

كما يرحب المؤتمر بالأوراق البحثية في الموضوعات خارج الموضوعات التي يطرحها المؤتمر.

يقيم المؤتمر أكاديمية العلوم ببلغاريا بالتعاون مع اتحاد العلماء في بلغاريا ومؤسسة العلوم والتعليم ببلغاريا ومؤسسة التعليم الجديدة ببولندا وكلية الصحافة بجامعة سانت بطرسبرج بورسيا.

رسوم الاشتراك في المؤتمر 240 يورو للمشاركين لأول مرة و210 يورو لمن سبق لهم المشاركة في العام الماضي للمؤتمر، يتيح الموقع الأسماء والمواقع الالكترونية لأقرب فنادق لمكان اقامة المؤتمر الذي سيقام في فندق " Royal Castle" . شروط التقديم ومواصفات البحث تجدونها بالتفصيل على http://www.sciencebg.net/en/conferences/media-and-mass-/communication

مؤتمر الاعلام وقضايا المجتمع
بالمركز القومي للبحوث بالقاهرة

يقيم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة المؤتمر الدولي الأربعون للاحصاء وعلوم الحاسب الآلي وتطبيقاتها، تحت عنوان: "الإعلام وقضايا المجتمع بين المهنية والمسئولية الاجتماعية" . ويدور المؤتمر حول علاقة وسائل الاعلام بقضايا المجتمع والأدوار التي تقوم بها هذه الوسائل في رصد وتحليل ما يعتري المجتمع من مشكلات وأزمات وخصائص المحتوى الذي تقدمه إلى جماهيرها بهدف طرح رؤية مستقبلية تسهم في ترشيد وتطوير الآداء الإعلامي. وذلك تحت أربعة محاور رئيسية، هي: وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي، القضايا والمشكلات المجتمعية كما تعكسها وسائل الاعلام، وسائل الاعلام وقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، ووسائل الاتصال الاجتماعي وقضايا المجتمع المصري. يقام المؤتمر في شهر أبريل القادم.

التربية الاعلامية في مؤتمر الأهرام الكندية مارس القادم

تقيم كلية الاعلام بجامعة الأهرام الكندية مؤتمرها السنوي الرابع تحت عنوان: "التربية الاعلامية في مواجهة غزو العقول في العصر الرقمي" وذلك في الفترة من 18 حتى 20 مارس القادم. يهدف هذا المؤتمر الى توجيه العاملين في مجال الاعلام والتعليم الى كيفية فهم دور وسائل الاتصال وتاثيرها في مجالات الحياة اليومية وطرح رؤى علمية لكيفية توظيف مدخل التربية الاعلامية والرقمية في تمكين المواطنين واسهامهم في تفعيل مبادئ الديموقراطية. ويتضمن المؤتمر عدة محاور هي: الاعلام وغزو العقول، منهجيات التربية الإعلامية وأدواتها: تجارب وخبرات عالمية واقليمية، التربية الاعلامية والممارسات الاعلامية وأخلاقيات المهنة، دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في نشر الثاقفة الاعلامية، حقوق جمهور وسائل الاعلام التقليدية والجديدة والتربية الإعلامية، مستقبل التربية الإعلامية في مصر والعالم العربي، الثقافة الإعلامية والمعلوماتية ونشر الديمقراطية والمواطنة. ويعقد على هامش المؤتمر دورة تدريبية حول الثقافة والتربية الإعلامية يشارك فيها عدد من الاعلاميين.